شامل للتمييز المبين وايضا كما في قوله فذ بسرعة او عينة جزن على غير من هو له فجاز
الواجب ابراز المضمر كما هو مذهب البصريين فقد تم الجواب عن هذا اعني من قال لو
كفى ذا التنبيه قوله من ابهامها يميزها وهو شامل للنسب والمبهمات كما بينا الشرح قوله
بجملة كان الاولى ان يقول نسبة في جملة او منسوبها الى الجملة بدل التمييز المجرد في الاصطلاح
تمييل النسبة الذي هو اعم من تمييز الجملة كما اشار اليه بقوله جعل الزاجا التمييز
مطلقا فيسمل الابهام الذي ما بة الامر ان كذا او ما هذه كورة او مقدرة وانما عبروا
عن الثاني بتمييز النسبة نظرا للظاهر فان ما عينوه للنسبة في الحقيقة الابهام فيما
اذ نحو الطيب زيد امر معلوم انما الابهام في المتعلق الذي ينسب اليه الطيب في
الحقيقة لم يحمل ان يكون زيدا او عليا او غيرهما فالتمييز في الحقيقة انما هو لام مقدر
اذ النسبة بين شيئين تقوم بهما وبالتمييز يتبين ذلك الشيء قوله الى علو مقدار او نحو ذلك
ما يترجح به احد المحتملين كما سيجيء قوله من نسبة عامل يميزها وقوله الى مدلوله متعلق
بنسبة قوله مرفوعا او مفعولا يعني المدلول وذلك يقتضي ان المراد بالجملة ما يشمل
الجملة ولو تقديرا قوله والتمييز في مثله محول عن الحال او نحوها لان الجامد لغير التصوير لا يجيء
تمييز النسبة ليس بلازم بحيث يكون غير محول عنها الا ترى ما ورد في قولهم ما ادرى وما
تمييز المجرد فانه يجوز فيه اصلا قوله عجبت من طيب زيد نفسا محول عن المضاف اي
طيب نفس زيد وفيما بعده محول عن المبتدإ اي نفس زيد طيب قوله وسمع عن ذا
اهالة سمع منقلبت السين والميم على لغة من يسكن اسم بعد الى سرع وذا اعله واهاله
تمييز محول عن الحال اي حزنا وفرعا وهو لغة من يضم الزاي ويسكن الشين فيلزمه
واعله ورجلا كازنة نجيبة عجيبا ورغامها بسير من زيد هذا الفاضل قيل له ما هذا الفضل
وزيد فقال النسبة بذلك قوله وهو الذي يقتضيه كلام اناظم في الباب الجيد قال
وعامل التمييز مطلقا والبعض والنصيب الى قوله ولا اعتراض لازم ولا اعتراض
او يوخر التقديم على ما بعده كما هو ظاهر والمراد اعتراض ابن هشام حيث قال والناصب
لتمييز النسبة هو المسند من فعل او شبهه بهذا علم بطلان زعم قوله بنحو تمييز

بما فيه وسمي كذلك لان مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست العامل وحاصل الجواب
الشارح انه يجوز جعل الميم بمعنى بسبب العامل بمعنى وضعه بالابهام مرجحا نسبته لانها
متعلقة به فيوضع بوضعها وهو حسن وجيئذ فقوله بما فيه مفسر بما وعلى هو
مه وبهذا علمت ان قوله وانه بمفسر الجملة الخ تتميم للغاية ولا دخل له في دفع
الاعتراض قوله لانه رفع ابهام ما دل عليه الخ قال زكريا اليها الذي يبينه التمييز
في الحقيقة هو بالحقيقة لا تمييز الهقدار فكان الاولى ان يقول لانه رفع ابهام ما دل
عليه الهيز مقدر به وذلك فيما وصلته فيما تعلق غير من هو له ففيه ما
تقدم قوله وفعيل نحو هو من الهكيل ثمانية مكاكيك والهكوك مكيال يسع صاعا
ومن الارض مائة واربعة واربعون ذراعا وليس مرادا هنا جمعه الذي هو وفقران
قوله وضوين عسلا وتمرا تثنية ضاف فعلى وبقال فيه ضاو تثنيته ضاوان وهو
رطلان قوله مميز بلا خلاف انما هو اعلامه مع جموده للشبهه بالمشتق
الاسمية والطلب الهعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والتنوين قيل للشبهه
بالفعل وهو الاهم لانه يدل على ما هو به اشبه اولى قوله وتعدد الهقدار ان
الثلاثة المتأخرة من المتنوعة المثال اليه الامثلة المذكورة في المراد بتعدد ها غير ها
سواء كان مفردا او لا قوله وهو الاوعية انما جرت مجرى المقادير فيما ذكر فيها لشبهها
بالمقادير الحقيقية وقوله الهقدار فيه عساه اذ الهقدارات والتنوب الذي
المستغنية عما والقربية من الاعتلال والعجب الخاتية والنحي وعكة السمن والراقود نحو ضبي
يطلق لحاله بالقار قوله وما هو على ذلك اي على ما الجرته العرب مجرى المقادير
من الاوعية المذكورة ايجاد مجازا على الحقيقة من وقوع الجزء وارادة جملة
والمراد به ما الهم منقلبة او غير منقلبة او نحو عية والوحدة للتمييز قوله من نحو لنا مثلا
ابا وغير شا الظاهر ان هذه جزئيات لما لزمها وحذف فيه شرطها وجوب النصب الاتي
فذكرهم هنا بسر يظاهر لعدم تأتي الجر في قوله اجر كما ذا مع تأتي جواز النصب
ازلم يجر بالميم بقدر لانه الذي يقع ردها والاوجب الجر ولم يتعرض له لانه ليس

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)